دولة فلسطين

هيئة مكافحة الفساد

وزارة الداخلية

## مذكرة تعاون مشتركة

**الفريق الأول: هيئة مكافحة الفساد / ويمثلها رئيس هيئة مكافحة الفساد معالي المستشار الدكتور أحمد براك.**

**الفريق الثاني: وزارة الداخلية/ ويمثلها عطوفة وكيل وزارة الداخلية السيد يوسف حرب.**

**المقدمة :** إن **هيئة مكافحة الفساد و وزارة الداخلية** وفي إطار التعاون المشترك في تنفيذ الاستراتيجية الوطنية عبر القطاعية لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد للأعوام 2020-2022، وإدراكاً منهما لأهمية الشراكة المؤسساتية في تعزيز قيم النزاهة والشفافية ومكافحة الفساد والوقاية منه، باعتباره العدو الأول لنهضة المجتمع وبناء الدولة وتقدمها، وانطلاقاً من رغبتهما المشتركة في إيجاد بيئة رافضة للفساد بكافة اشكاله ولقناعتهما بأن تضافر وتكامل الجهود الوطنية يعتبر ضرورة حتمية لتحقيق التنمية المستدامة، ولأهمية تعزيز العمل المشترك بينهما وانطلاقاً من إدراك كل طرف لمسؤولياته المنوطة به، **فقد اتفق الفريقان على الآتي:**

**أولاً: تعتبر مقدمة هذه المذكرة جزءاً لا يتجزأ منها وتقرأ معها.**

**ثانياً: غاية التعاون**

اتفق الفريقان على أن الغاية من هذه المذكرة على سبيل المثال لا الحصر يتمثل بالآتي:

**1- تعزيز سيادة القانون وانفاذه**

**2- ترويج وتدعيم التدابير الرامية الى مكافحة الفساد بنجاعة وفاعلية.**

**3- تعزيز أسس ومعايير النزاهة والمساءلة والشفافية في إدارة الشأن العام.**

**ثالثاً:** تقديم الدعم الفني اللازم لوزارة الداخلية في تحديثها لاستراتيجيتها، لضمان مراعاتها لما ورد في الاستراتيجية الوطنية عبر القطاعية لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد 2020-2022، وتضمين أنشطة وجهود تعزيز منظومة النزاهة ومكافحة الفساد ضمن خططها التنفيذية وبرامج الموازنة الخاصة بالوزارة.

**رابعاً:** تقديم الدعم الفني اللازم لوزارة الداخلية في توجهاتها الرامية إلى تبني تشريعات معززة للبيئة الطاردة للفساد.

**خامساً:** التعاون المشترك في تنفيذ الانشطة والبرامج والقيام بالتدخلات الكفيلة برفع نسبة الوعي والمعرفة بمفاهيم الشفافية والنزاهة وبمخاطر الفساد وآثاره، وسبل الوقاية منه، للعاملين في الوزارة، والمديريات والمكاتب.

**سادساً:** التعاون المشترك في تنفيذ برامج ولقاءات وورش عمل تهدف إلى زيادة المعرفة ورفع الوعي لدى عموم العاملين في الوزارة، بالتشريعات الخاصة بقانون مكافحة الفساد، وبناء قدراتهم للمساهمة في تعزيز منظومة النزاهة ومكافحة الفساد في قيامهم بمهامهم واختصاصاتهم الموكلة لهم قانوناً.

**سابعاً:** أهمية وضرورة قيام الوزارة بتفعيل وتقوية دور وحدات الجودة والرقابة الداخلية والشكاوى والنوع الاجتماعي والتقييم والمتابعة، ورفدها بالموارد البشرية الكفؤة، وتعزيز الحوكمة لديها، وبناء قدراتها في مجالات عملها، والعمل على تعزيز الانظمة والاجراءات والأدلة المعمول بها في الوزارة بمزيد من معايير النزاهة والشفافية وحوكمتها بما يحقق زيادة ثقة المواطنين بها.

**ثامناً:** اتخاذ الاجراءات والترتيبات اللازمة من قبل الوزارة مع جهات الاختصاص لاستكمال التدريب على مدونة السلوك والعمل على تفعيل الالتزام بها وتعميمها على عموم العاملين وابرازها لاطلاع ومعرفة عموم المواطنين متلقي الخدمة من الوزارة.

**تاسعاً:** إعداد برنامج وخطة تنفيذية تهدف إلى تفعيل دور وزارات الاختصاص (وفقاً لما تحدده وزارة الداخلية)، بموجب قانون الجمعيات رقم (1) لسنة 2000 في المتابعة والرقابة على عمل وأنشطة جمعيات ومنظمات المجتمع المدني المنطوية تحت اختصاصها، ووفقاً لما صدر عن الأمانة العامة لمجلس الوزراء بذات الشأن.

**عاشراً:** التعاون بين الفريقين في إعداد وتنفيذ مسح شامل لواقع عمل منظمات المجتمع المدني المسجلة رسمياً في سجلات وزارة الداخلية.

**أحد عشر:** التعاون المشترك بين الفريقين في إعداد مشروع معدل لقانون الجمعيات رقم (1) لسنة 2000 يعزز من خلاله معايير الحوكمة في عمل مؤسسات المجتمع المدني بالشراكة مع جهات الاختصاص.

**اثنا عشر:** التعاون المشترك في تنفيذ عدد من الدراسات والمسوح لمخاطر الفساد في عمل الوزارة وتحليلها بما يحقق ويؤدي بالنتيجة الى تحصين عمل الوزارة من تلك المخاطر.

**ثلاثة عشر:** التعاون المشترك بين الوزارة وهيئة مكافحة الفساد بهدف تزويد الهيئة بالخدمات الإلكترونية التي تقدمها الوزارة وبشكل خاص البوابة الإلكترونية الخاصة بالسجل المدني وكذلك بوابة إلكترونية خاصة بالجمعيات المسجلة لدى وزارة الداخلية وذلك بهدف تعزيز النزاهة والشفافية والمساءلة.

**أربعة عشر:** يلتزم الفريق الثاني بتقديم المساعدة والمساندة المطلوبة، لتسهيل مهمة وعمل الفريق الأول المتعلق بالتزام الموظفين العاملين في الوزارة المكلفين بتعبئة إقرارات الذمة المالية بموجب القانون.

**خمسة عشر:** يلتزم الفريقان بمباشرة بنود هذه المذكرة مجتمعين، وبالتشاور فيما بينهما بموجب روح الشراكة والتعاون والرغبة المشتركة في تحقيق النتائج، وتُفسَّر نصوصها في ضوء مقدمتها والأغراض المنشودة منها، وأهداف الخطة الاستراتيجية الوطنية عبر القطاعية لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد 2020-2022، وقانون مكافحة الفساد رقم 1 لسنة 2005 وتعديلاته.

**ستة عشر:** يسمي كل طرف من طرفي الاتفاقية لجنة فنية لغايات ضبط وتنظيم الاتصالات بين الفريقين، وإعداد خطة تنفيذية تلحق بهذه المذكرة، لضمان النجاعة والتنفيذ الأفضل لأحكام هذه المذكرة.

**سبعة عشر:** يبدأ العمل بهذه المذكرة اعتباراً من تاريخ توقيعها وحتى انتهاء الاستراتيجية الوطنية عبر القطاعية لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد 2020-2022، وتجدد بموافقة الفريقين.

**ثمانية عشر:** تعتبر مذكرة التفاهم الموقعة بتاريخ 2019/10/28 بشأن تحقيق التعاون المشترك بين هيئة مكافحة الفساد ووزارتي الداخلية والاتصالات وتكنولوجيا المعلومات في مجالات تطوير وتمكين الحكومة الالكترونية الفلسطينية جزءاً لا يتجزأ من هذه المذكرة.

**تسعة عشر: أحكام عامة**

تتضمن هذه المذكرة مقدمة وتسعة عشر بنداً بما فيها هذا البند، وحُررت على نسختين أصليتين باللغة العربية، واحتفظ كل طرف بنسخة منها للعمل بموجبها والالتزام بها.

**تحريراً في 28/ 1/ 2020.**

**الفريق الأول**

**رئيس هيئة مكافحة الفساد**

**المستشار د. أحمد براك**

**الفريق الثاني**

**وكيل وزارة الداخلية**

**أ. يوسف حرب**